

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتعدد الزوجات



الدكتور فارس مسدور
أستاذ محاضر
جامعة سعد دحلب البلدة

• إن أفضل أسلوب يمكن أن نواجه به العنوسة وآثارها الخطيرة على الأسرة والمجتمع هو التعدد، الذي يضمن للمرأة رعاية اجتماعية خاصة، دون أن تضطر للعمل وما فيه من اعتداء على أنوثتها وخصوصيتها.

إن المتأمل في قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْبَيْتِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاغٍ) يدرك أن الأمر يتعلق بأبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى نفسية يبتغى من وراء التعدد تحقيقها في المجتمع وضمان نموه بشكل متوازن، بل أن هذه الآية هي أرقى أسلوب يحمي الأسرة، ومن خلالها اليتيم.

ثم أليس من العار أن تجد مسلماً أو مسلمة يعارضون، ويحاربون التعدد وينتقدونه انتقاداً لاذعاً في حين أن أوروبا تقدم على اعتماد قانون لزوج المثليين، بل إن هذا الأمر لا يجد منهم أي انتقاد، ويعتبرونه من ضمن الحريات الشخصية رغم أنه مخالف للفطرة البشرية ومقرز لكل نفس طاهرة.

أخشى ما أخشاه أن يصبح للشذوذ قانون يحميه بعد أن وضعنا قوانين تعرقل التعدد وتدفع الناس إلى الحرام بعد تضييق باب الحلال الطيب، وتجريم المعددين الذين تعفّفوا، ولم تمتد أيديهم إلى ما حرم الله، بل أنهم قدّموا خدمة للدولة والمجتمع من خلال تكفّلهم بعائلات أرامل وأيتام ومطلقات وعوانس كان يمكن أن تكون عبئاً على عاتق الدولة لا تكفيها خزائن قارون ولا كنوز الفاتيكان.

إنني أشيد بعدد من مناطق بلدي التي مازالت العادة فيها أن يتزوج الرجل القادر على الأقل زوجتين، وترتّب بناتها على القبول تلقائياً بالزوجة الثانية، وأعيب على أناس يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله يحاربون فكرة التعدد ويسكتون بل يشجعون العلاقات المحرمة التي دمرت مجتمعاتنا.

إننا نلحم بأن يسخر الله عدداً من البرلمانيين في بلادنا يطالبون باعتماد قانون ومنحة تشجع على التعدد ليكون أفضل أداة للتكفل بالأرامل والمطلقات ورعاية الأيتام في وسط أسري آمن ومستقر، عوض أن يصادقوا على قانون يعطي منحا للأمهات العازبات ما شجع على الرذيلة والفاحشة في مجتمع أراد له أعداؤه أن يتفكك من خلال ضرب الأسرة في مقتل.

فيا من وكلّمكم شعبكم بتمثيله لسنّ قوانين في البلد تسهم في تميته واستقراره وحماية خليته الأساسية (الأسرة)، افتحوا المجال لتسهيل التعدد المقنّن المبني على أسس شرعية سليمة، تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأسرة الجزائرية، عوض أن يبقى عدد كبير من الرجال يعددون في الخفاء خوفاً من التبعات القانونية ونظرات المجتمع الذي أساء فهم التعدد وأصبح في نظر العديد منهم جريمة لا تعتقر...

تواجه فكرة تعدد الزوجات انتقادات عديدة ممن لم يفهموا معنى التعدد والحكمة منه في الإسلام، بل أن منهم من تجرأ ودعا إلى منع التعدد، فكان أن تبنت عدد من الدول العربية والإسلامية قوانين تعيق وتعرقل التعدد، بل أن منها من حرم التعدد ومنعه في دولته، وما ميز هذه الدول هو أن عدداً منها اشتهر بزيادة نسبة العنوسة فيه، وعزوف الشباب عن الزواج، وازداد التفكك الأسري، وتزايدت نسب الطلاق بشكل رهيب جداً، ما أنتج فقراً مدقعاً وتراجع نسبة التعليم وارتفاع نسبة التسرب المدرسي، فوق كل هذا وذاك شاع في هذه المجتمعات زنا المحارم والشذوذ الجنسي والانحراف بكل أشكاله.

الذي يؤلمني أكثر أن أسمع أن أرامل ومطلقات تبعن شرفهن من أجل إطعام أبنائهن، والذي يؤلم أكثر أن من النساء من تتعرض للتحرش وهي تعمل من أجل إطعام أبنائها في أعمال تزيد من معاناتها بعد أن غاب الرجل عن الأسرة.

وما يفزع أكثر أنك تسمع أن المجتمع أصبح يتكلم عن الأمهات العازبات وكأن الأمر عادياً، بل تسن قوانين لإعطائهن منحة لحت عائلتهن على عدم التخلص منهن وطردهن من البيت، لكن عندما نتحدث أنت عن التعدد وكأنك ارتكبت جريمة أو كبيرة من الكبائر، متناسين تماماً أن هذا جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الإسلامي، الذي اهتم بحفظ النسل.

دعونا نتأمل في فكرة التعدد وما يمكن أن يجني المجتمع من تطبيق حضاري لها:

- إن الذي يعدد يتحمل نفقات أكثر من امرأة واحدة، فهو بهذا الشكل يكفل امرأة ويخفف عن عائلتها نفقاتها، وهذا وجه من أوجه التوسعة على الناس.
- إذا كانت المرأة أرملة وكان لها أولاد فهي تضمن أن ينفق هذا الرجل عليها وعلى أولادها ما يكفل لهم حياة كريمة تضمن المأكل والمشرب والمسكن والملبس والعلاج وحتى التعليم.
- إن ورثة المعدد عبارة عن عائلات ترث من شخص واحد فتنتقل الثروة منه إلى عدد من الأفراد ما يعني توسع عدد الموسرين في المجتمع، ما يضمن توزيعاً عادلاً للثروة (عن طريق الميراث) حتى لا تبقى مكدسة في يد واحدة.
- ثم أن التعدد يضمن تماسك الأسرة ما يعني استقراراً أكبر في المجتمع، وعلاج آفة التفكك الأسري التي دمرت المجتمع.
- إن التعدد يضمن في العائلات التي يشملها سلطة أبوية ضرورة لضمان نمو متوازن للطفل في أسرة متماسكة.
- ثم أن التعدد يقي المجتمع من آثار الجرائم التي تجد انتشاراً في المجتمعات المتفككة، فأسرة المطلقة أو الأرملة التي تجد رجلاً يستترها ويستتر أولادها كما أمر الشرع لن تكون مشتتة للمجرمين، ولا تكون مصدراً للانحراف الخُلقي.